النقاشات حول المرأة، نقاشات لا تتخذ شكل خطاب السيطرة الحضارية في مقابل المقاومة، الاخلاص الحضاري في مقابل الخيانة، أو الخسارة الحضارية في مقابل المحافظة. انها تفسح كذلك لإمكانية البحث في الديناميكية الثقافية الحالية للمواجهة الاستعمارية وتأثيراتها، بكل ما فيها من خصائص» (ابو لغد ١٩٩٨:١٦).

بناء على دراستها الميدانية لمنظمات مصرية علمانية تؤكد العلي، «الناشطات المصريات، وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين ميولهن الايديولوجية، كن نشيطات في محيطهن الثقافي والاجتماعي والسياسي الخاص.» وتضيف، «لا أزال أستغرب إستمرار التبخيس من قيمة الناشطات على أساس إنتمائهن الطبقي وعلاقتهن بالثقافة والتربية الأوروبيتين، فيما نجد أن الناشطين السياسيين من الرجال، ولا سيما الشيوعيين، لا يواجهون مثل هذه الدرجة من التدقيق فيما يتعلق بطبقتهم أو تربيتهم أو ثقافتهم» (العلي،١٦٦٨:١٢١).

ما يمكن أن نخلص إليه هو أنه لنتجنب الوقوع في هذه الازدواجيات الثقافية يجب أن ندرس – ومن الأفضل ميدانياً – السياق الذي تعمل فيه المنظمات، ما هي استراتيجياتها، وبنيتها، وصلاتها بالفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى، بالوكالات الخارجية وبالدولة.

بناء على دراسات ميدانية تناولت منظمات نسائية غيرحكومية في مصر وفلسطين وفي بلاد أخرى من العالم الثالث في افريقيا وأميركا اللاتينية يمكننا أن نلاحظ عملية تحولها إلى منظمات غير حكومية.

تحول الحركات النسائية العربية إلى منظمات غيرحكومية

ما يعنيه التحول إلى منظمات غير حكومية هو انتشار بنية مختلفة للنشاط النسوي، بنية لمنظمات لا يتعدى اشتراك النساء فيها المستوى المحلي. كذلك يعني تحولها الى منظمات غير حكومية أن يقتصر نضالها الوطني على «مشاريع» ذات أولويات يحددها خطاب دولي لا تنوع فيه، ويشظّي تجمع القوى العاملة على التغيير الاجتماعي. للمنظمات النسائية غير الحكومية ذات الاهداف الاجتماعية المحددة شكل وبنية بالنسبة للنضال النسائي يختلفان كل الاختلاف عن تلك التي سادت في الفترات السابقة. ميّز النصف الأول من القرن العشرين إنتشار صالونات النساء الأدبية التي توجهت إجمالاً إلى النساء المثقفات والمتعلمات المنتميات الى الطبقات الوسطى العليا. نساء الطبقة الوسطى والعليا في المدن كان لهن أيضاً جمعيات خيرية، وبعد ذلك، اتحادات نسائية كانت عضويتها لجميع النساء. في فلسطين، مثلاً، تطوعت مئات النساء في إدارة الجمعيات الخيرية وجمعياتها العمومية، فيما شملت عضوية الاتحادات الواسعة نساء القرى ثم نساء المخيمات بعد ١٩٤٨.

إذا قارنا عدد المنتميات إلى الجمعيات القديمة والاتحادات بعدد المنتميات إلى المنظمات غير الحكومية المعاصرة نلاحظ بسهولة تدني أعدادهن. في المنظمات غير الحكومية السائدة يتراوح عدد أعضاء مجلسها ما بين ٧ و٢٠، وعدد الافراد في إدارتها قليل جداً إجمالاً ومن أصحاب الاختصاصات المهنية العالية، ويتوقف هذا العدد على كمية المشاريع التي تتناولها المنظمة ونوعها. وأخذ القرار ليس، كما يفترض، في أيدي المجلس وإنما عادة في يد الرئيس/ة. وتنبع سلطته/ها من قدرته/ها على استقطاب التمويل، على قدرته/ها على الاقناع، على حسن مظهره/ها وقدرته/ها على تقديم التقارير الجيدة التي يطلبها الممولون. لتلبية هذه المطالب لا بد من مهارات اتصالية ولغوية، بالاضافة إلى آلات الإتصال الحديثة (فاكس، كمبيوتر، هواتف خليوية الخ). في بعض المنظمات غير الحكومية يكون للرئيس سلطة تغيير أعضاء المجلس، ومن غير معرفتهم في بعض الاحيان.

فيما يتعلق بالإدارة الداخلية للمنظمات غير الحكومية بيّن مسح لأكثر من ٦٠ منظمة فلسطينية أن معظم موظفيها لا يشتركون في اتخاذ القرارات بسبب «سلبيتهم او عدم كفاءتهم» (شلبي ٢٠٠١:١٥٢). كذلك لا تشارك المجموعات «المستهدفة»(target groups) في وضع الخطط أوصنع القرار. حين سئلت الادارة عن سبب ذلك أجابت إنها جزء من هذا المجتمع وتعرفه وتستطيع أن تقرر ما هي حاجاته (شلبي ٢٠٠١:١٥٢). في العديد من المنظمات غير الحكومية النسائية لا يدخل للموظفات بالميزانية العامة لمنظمتهن ولا يعرفن كيف توزع. حسب شلبي كانت الإدارة الداخلية للمنظمات التى تمّ مسحها «مرآة النظام السياسي الفلسطيني القائم على الانفراد باتخاذ القرارات والمحسوبية والوساطة»، وإنعدام القوانين التي تنظم العلاقات الداخلية في المنظمة. في بعض الأحيان نشب خلاف تمت تسويته «بأسلوب بعيد جداً عن أساليب القانون» (شلبي ٢٠٠١:١٥٤).

المهارات المهنية العالية التي ينبغي أن تتوفر في موظفي الإدارة لتحسين الاتصال بالممولين قد لا يكون لها تأثير مباشر في علاقة المنظمة بالافراد المحليين، إلا أن لها تأثيراً في معظم الاحيان. بالإستناد هنا إلى التجربة الفلسطينية اختلفت كثيراً صفات الكادرات في ما عرف بـ«المنظمات القاعدية» – اللجان النسائية التي كانت فروع هيئات سياسية ساندت الانتفاضة الاولى– عن التي ينبغي أن تتوفر في موظفي المنظمات غير الحكومية. نجحت الكادرات في تنظيم الجماهير وتعبئتها، وسبب نجاحهن كان مهاراتهن في إنشاء العلاقات مع الشعب.

نجحن في ذلك لأنه كانت لهن قضية يدافعن عنها، رسالة يؤدينها، ولأنه كان لهن إيمان عميق بالهيئات السياسية التي إنتمين إليها. كان من المهم أن يكون الكادر معروفاً وأن يثق به الناس، أن يسهل عليهم الإتصال به، أن يهتم بشؤونهم، وأن يساعدهم عند الحاجة. تتطلب المهمة جهداً يومياً مضنياً يستغرق وقتاً طويلاً في التنظيم والتشبيك. كانت هذه الكادرات تعرف جمهورها شخصياً وكان الإتصال بهم يتمّ وجهاً لوجه. ولكن المنظمات غير الحكومية تعتمد بالدرجة الأولى على وسائل إتصال كالإعلام وورش العمل والمؤتمرات وهي آليات معولمة أكثر منها محلية. هذه الوسائل ليست سيئة بحد ذاتها، ولكنها تُستخدم خاصة «للدفاع عن» مجموعة «مستهدفة» أو «تعليمها»، وتحدَّد عادة بالمدة التي يتطلبها تنفيذ «المشروع». هنا لا يكون الجمهور مجموعة إجتماعة طبيعية، بل بالحري يكون مجرداً، متلقياً أكثر منه متفاعلاً، و«الاستهداف» محدود بحدود المشروع الزمنية. كون المشروع والجمهور مؤقتين يجعل من الصعب تقدير تأثير التدخل، ويعرض للخطر إستمرارية القضية التي يدافع عنها.

مع المنظمات غير الحكومية تكون سياسة الاستهداف دائما محدودة، محلية وينفذها محترفون توظفهم المنظمات للقيام «بالوظيفة»، وهذا يختلف عن «الرسالة» القائمة على إيمان الكدرات في المنظمات القاعدية وعملهن التطوعي. بنية المنظمات غير الحكومية وأساليبها لا تساعدها على العمل كهيئة تنظيم وتعبئة حين تعمل لتحقيق مطالب بالحقوق أو التغيير؛ وعلى أية حال، فمعظم المنظمات غير الحكومية لا تجعل التنظيم والتعبئة هدفاً لها. في تقييمها إخفاق الجزائريات في تغيير القانون العائلي المحافظ سنة ١٩٨٤ تعلل لزرق ذلك باتكال النساء على خيط واهٍ، هو واجب الدولة الاخلاقي تجاههن بصفتهن حاربن لاستقلال الجزائر، واضافت أن النساء اقتقدن «التنظيم والعدد والمال» (لزرق ١٩٩٤:١٥٥).

من المهم أن نلاحظ هذه الفروقات لتساعدنا على توضيح الخلط السائد بين الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، فلكي يكون لحركة اجتماعية وزن، أو بمصطلح السياسة، سلطة، لا بد لها من قاعدة شعبية واسعة. حسب تارو أن ما يشكل الحركات الاجتماعية هو أن «أساسها قائم على الشبكات الاجتماعية والرموز الثقافية التي يتم تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلالها. فكلما ازدادت تلك الشبكات كثافة وهذه الرموز شيوعاً إزداد إنتشار الحركات الاجتماعية وإستمراريتها» (تارو ١٩٩٤:٢). ويضيف، «النشاط الجماعي المستمر أساس الحركات الاجتماعية؛ لا لأن الحركات دائماً عنيفة أو متطرفة، ولكن لأن هذا النشاط الجماعي يكاد يكون سبيل الناس الوحيد إلى مناهضة خصوم أقوى منهم. النشاط الجماعي ليس أمراً مجرداً خارج التاريخ ومستقلاً عن السياسة بالنسبة لكل أشكال المساعي الجماعية – من علاقات السوق إلى تجمعات المصالح، من حركات الاحتجاج الى عصيان الفلاحين والثورات» (تارو ١٩٩٤:٣). والشيء نفسه يمكن أن يقال في الحركات النسائية. «لكي نضع الحركات النسائية في سياقها الخاص ينبغي أن نسأل أولاً، ما الحركة النسائية، وكيف يكن أن نميّزها عن «نساء متحركات» (روبوثام ١٩٩٢، إستشهد به جاكسون وبيرسون، ١٩٩٨).

بداية، هناك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتعريف الحركة النسائية. قد تكون آلة تعبئة للمطالبة بحقوق النساء السياسية، لها قيادة وعضوية، وتنشر أشكالاً من النشاط السياسي يجعلها تُعتبر حركة، مختلفة في ذلك عن أشكال من التضامن قائمة على الشبكات والنوادي أو الجماعات. وحسب مولينو، تفترض أن تشكل ظاهرة إجتماعية أو سياسية ذات أهمية معيّنة بسبب قوتها العددية وقدرتها على إحداث التغيير، سواء كان قانونياً أم ثقافياً أم إجتماعياً أم سياسياً. ليس من الضروري أن يكون لحركة نسائية شكل تنظيمي وحيد، وقد يميزها تنوع الاهتمامات وأشكال التعبير والمواقع. كذلك تشمل غالبية من النساء، حيث لا تكون عضويتها وقفاً على النساء (مولينو في كاسكون وبيرسون ١٩٩٨:٢٢٦).

وعليه يبدو أن من المستحسن الإحتفاظ بمصطلح «حركة» لشيء أوسع وأبعد تأثيراً من التجمعات الصغيرة. والإستشهادات الطويلة التي أوردناها هنا تهدف إلى التأكيد على العناصر التي لا بد منها في حركة ما، إذا أرادت أن تحقق تغييراً. كما بينت آنفاً أن البنية العادية للمنظمات غير الحكومية تحول دون أن تكون وسائل تنظيم وتعبئة، فمهما كثرت لا تستطيع أن توسع قاعدتها وأن تثبّتها، ولا أن تعالج قضايا متعلقة بحقوق إجتماعية وسياسية أو إقتصادية على مستوى ماكرو أو وطني. فاذا أصبحت تهدف إلى ذلك لا تكون منظمات غير حكومية.[١]

في إتكال المنظمات غير الحكومية على الإعلام للدفاع عن قضايا وطنية (مثلاً تزوير الانتخابات، الفساد) تستطيع أن تتجاوز الخطوط الحمراء التي ترسمها السلطات السياسية والتي تسبب سجن قواد أفراد، وتظهر ضعف الافتقار إلى جمهور واسع. حالتا سعد الدين ابراهيم المدافع الممتاز عن «المجتمع المدني» المصري، وأياد سراج، المدافع البارز عن حقوق الفلسطينيين الانسانية، واللذين سجنتهما حكومتاهما، يجب أن تحللا بسبب الضوء الذي تلقيانه على فاعلية المنظمات غير الحكومية في مقابل عمل «الحركات». القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية تُعتبر عادة «سياسية» أكثر من القضايا المتعلقة بحقوق النساء. ولكن حتى بعض الحقوق الاجتماعية مثل زيادة الأجور أو حقوق التعليم قوبلت بقمع شديد من قبل السلطات